

Distr.: General
26 November 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤ - ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن
الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية
والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام
الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من منتدى المسعى، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري
لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

080113 171212 12-60662X (A)



البيان

إنهاء العنف الموجه ضد المرأة الحامل والطفلة

إن العلم الذي يتناول كيفية خلقنا يأسّر الألباب. فمنذ وقت حملنا، نكون من الصغر كنقطة، ومع ذلك يحدد حمضنا النووي الريبي بالفعل إذا كنا ولداً أو بنتاً وكيف سستميز الخلايا لتشكيل القلب والرئتين والكبد والجهاز المناعي للكليتين والبنكرياس؛ وكل عضلة وعظمة ومفصل وخلية دم؛ والشعر والأذنين والأنف والفم والأطراف. وبعد ثلاثة أسابيع يكون لنا قلب ينبض، وبعد ثمانية أسابيع تكون لنا أذرع وأرجل وأصابع وأصابع أقدام مرئية. وبعد حوالي ١٠ إلى ١٢ أسبوعاً من الحمل، يمكن للأطباء تحديد ما إذا كان الطفل يمكن تمييز نوعه في الرحم ولداً كان أو بنتاً.

والعنف يبدأ في الرحم. والأمر المأساوي، أن هذا يحدث عندما يبدأ العنف المفرط ضد الطفلة. فالطفلة الصغيرة الضئيلة الحجم، المكتملة النمو رغم ذلك، يجري بصورة منهجية تسميمها، وتقطع أوصالها و/أو فصل رأسها عن جسدها، وهي في حرم رحم أمها. إذ يتم الإجهاض الانتقائي على أساس نوع الجنس للطفلة الأنثى لا لشيء إلا لأنها بنت. وينبغي أن يكون خيار إجهاض الإبنة مجرد أمها بنت أمراً لا يمكن التفكير فيه لدى المدافعين عن حقوق المرأة!

إن الإجهاض الانتقائي على أساس نوع الجنس هو أعظم أشكال الاستغلال والتمييز والعنف المرتكبة ضد البنات في جيلنا. وثمة تقارير عديدة توثق أنه من المعتقدات الثقافية الشائعة، لا سيما في الصين والهند - أن البنين "مرغوب فيهم" أكثر من البنات. ونتيجة لذلك، فإنه بسبب الإجهاض الانتقائي القائم على نوع الجنس، يزيد عدد البنين عن عدد البنات دون سن العشرين الآن في الصين بمقدار ٣٤ مليوناً. وملايين الاطفال البنات هن الآن هدف للإجهاض (الموت في الرحم)، أو يتركن ليتمن بعد الولادة (وأد الأطفال). وعلى جميع الدول الأعضاء التصدي لهذه العادات والسياسات البالية بكل قوة، وعلى لجنة وضع المرأة أن تدينها. وعلينا أن نشكل تحالفاً لحماية أصغر وأضعف بناتنا اللاتي لا صوت لهن.

ونحن نشجب أيضاً سياسة الطفل الواحد في الصين، التي تضطر النساء الحوامل وتكرههن حتى يجهضن أطفالهن.

ووفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان حقوق الطفل، فإن "الطفل، بسبب عدم نضجه البدني والعقلي، يحتاج إلى إجراءات وقاية ورعاية خاصة، بما في ذلك حماية قانونية مناسبة قبل الميلاد وبعده". وليس هناك إجهاض مستحث "مأمون" للطفل البشري، سواء أكان ذلك قانونياً أو غير قانوني.

العنف ضد المرأة: البدني والعقلي والروحي

ويسبب الإجهاض القانوني أيضا كثيرا من الضرر البدني والنفسي والروحي للمرأة. وتشيع في عالمنا المعاصر من المعلومات المضللة والخطاب والكلام المنمق ما يشجع على الإجهاض بوصفه "مأمونا وقانونيا" وكحق خاص للمرأة في أن تختار إنهاء حياة طفلها بدون اعتراض. غير أن البحوث تفيد بعدم صحة ذلك. فمنذ شرعنة الإجهاض عند الطلب، تعاني نساء كثيرات بدنيا ونفسيا وروحيا نتيجة لذلك، بل أن مئات النساء في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها قد توفين نتيجة للإجهاض القانوني المستحث.

وقد زاد العنف المرتكب ضد المرأة الحامل زيادة هائلة. وأصبح قتل النفس السبب الرئيسي للوفاة بين النساء الحوامل. وفي حالات كثيرة يعتدى على المرأة أو تقتل لرفضها الإجهاض (أي اختيار الحياة لطفلها). وقد أفادت نسبة مئوية عالية من النساء الحوامل أنهن يُضربن بالكدمات أو يُركلن في منطقة البطن، عادة من قِبَل أب الطفل. وهذه الاستتاجات تضيف إلى حجم متزايد من الأدلة التي تربط بين العنف المترلي والإجهاض.

وفي إحدى الدراسات، أفادت نسبة ٦٤ في المائة من النساء والمراهقات الأمريكيات أنهن وقعن تحت ضغط من آخرين حتى يجهضن أنفسهن، وقال أكثر من نصفهن أنهن دُفعن إلى الإجهاض أو لم يكنّ على يقين من أنهن يردنه. وبالإضافة إلى ذلك، قال أكثر من ٨٠ في المائة من هؤلاء أنهن لم يحصلن على مشورة كافية قبل قرارهن إجهاض أنفسهن.

وأجريت دراسة واسعة في فنلندا أفادت بارتفاع معدلات الانتحار بين النساء بعد الإجهاض. تزيد احتمالات الوفاة بالانتحار للنساء اللاتي أجريهن الإجهاض بنسبة ٦٥٠ في المائة بالمقارنة بالنساء اللاتي حملن أطفالهن حتى نهاية الحمل. وأظهرت دراسة لاحقة ركزت على التاريخ النفسي السابق أن ارتفاع احتمال الانتحار يستمر لسنوات بعد الإجهاض. وفي المقابل، كشفت دراسات عن انخفاض هائل في معدلات الانتحار بين النساء الحوامل اللاتي سمحن لأطفالهن بالحياة.

ويتعرض المراهقات لخطر محاولة الانتحار بدرجة أكبر بكثير بعد الإجهاض. وتبين للباحثين في جامعة مينيسوتا أن هناك زيادة بمقدار عشرة أمثال في محاولات الانتحار بين المراهقات في غضون ستة أشهر من إجهاضهن. وأثبتت دراسة أخرى أن ٥٠ في المائة من المراهقات اللاتي أجهضن (تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٨ سنة) راودتكن أفكار أو تصرفن تصرفات انتحارية - وذلك يمثل ضعف نسبة المراهقات اللاتي اخترن عدم الإجهاض.

وأثبتت دراسة أخرى أجريت في مستوصف بجنوب أفريقيا أن ١٨ في المائة من المرضى يصبون بالاضطرابات النفسية التي تعقب الصدمات بعد إجهاضهن. ويُظهر أكثر من

٤٠ دراسة نشرت في مجلات يستعرضها الأقران وتخضع لضوابط إحصائية وتتوصل إلى نتائج هامة إحصائياً أن الإجهاض أحد عوامل الإصابة بأمراض نفسية عديدة.

وتشير أكبر دراسة أنجزت على الإطلاق على ضحايا الاغتصاب إلى أن أغلب النساء لا يتعرضن فقط لصددمات شديدة نتيجة للاغتصاب، ولكن يتعرضن أيضاً لصددمات إضافية إذا اخترن إجهاض أطفالهن الذين حملن بمن نتيجة للاغتصاب. وفضلاً عن ذلك، أبدى ٨٩ في المائة من اللاتي اخترن الإجهاض ندمهن لذلك، بينما لم تبد أية امرأة من اللاتي واصلن حملهن إلى أجله أي شعور بالندم. وفي رأينا، أنه في حالات سفاح المحارم، يتيح الإجهاض أن يستمر ذلك الاعتداء دون اكتشاف، مما يسهم من جديد في صدمات إضافية.

وكثيراً ما يعاني النساء أيضاً من المضاعفات البدنية عقب الإجهاض. ومن أهم هذه المضاعفات زيادة احتمالات الولادة قبل الأجل في حالات الحمل اللاحقة، مما كان موضوعاً للبحث في أكثر من ٢٠ بلداً وأكدته في الآونة الأخيرة استعراض كبير للتحليلات واستعراض منهجي كبير. ومن المعروف أن الولادة قبل الأجل تزيد من خطر إصابة الطفل بالشلل الدماغي وغير ذلك من الظروف المسببة للإعاقة.

وترتبط أيضاً عشرات الدراسات الموثوقة التي أجريت على صعيد العالم أيضاً مرض سرطان الثدي بالإجهاض المستحث. وفي اعتقادنا أن الإجهاض القانوني قد أصبح أكبر شكل من أشكال استغلال المرأة الحامل والأولاد المتسررين في جيلنا هذا. ومما يدعو للأسى، أنه يشجع استخدامه كشكل عنيف من أشكال تنظيم النسل. وفي حين ينبغي أن يكون هذا الخيار متاحاً للمرأة فيما يتعلق بأسباب ممارستها للجنس ومتى وأين ومع من تمارسه، فإنه عندما يحدث الحمل، هناك كائن بشري آخر يُخلق - كائن يجب أن تكون حياته وكرامته محل تقدير واعتبار - ولا ينبغي أن يكون هناك خيار لإزهاق هذه الحياة. والحمل ليس مرضاً والإجهاض نادراً ما يكون ضرورة طبية.

ومن أجل القضاء على العنف المتمثل في الإجهاض المرتكب ضد المرأة والطفلة ومنعه، نناشد لجنة وضع المرأة وجميع الدول الأعضاء أن تقوم بما يلي:

- (أ) تنظيم حملات توعوية وحملات توعوية بشأن قيمة الطفلة ونماء الجنين وإجراء البحوث بشأن الضرر الناجم عن الإجهاض القانوني على جسم المرأة ونفسياتها وروحها؛
- (ب) سن التدابير الكفيلة بإلغاء العنف الموجه ضد المرأة الحامل والرُضع؛
- (ج) وضع ترتيبات مسؤولية وحمائية ضد مرتكبي الإجهاض القسري والإجهاض الاضطراري؛

- (د) سن تشريعات وسياسات تدين الإجهاض الانتقائي القائم على نوع الجنس؛
- (هـ) سن قوانين تنص على فحص المرأة الحامل التي تسعى إلى الإجهاض، وعلى أن يكون هناك موافقة مستنيرة تماما، وأن تشمل هذه القوانين الخيارات وتقديم المساعدة العملية لكفالة المرأة وطفلها، فضلا عن تقديم الدعم قبل الولادة؛
- (و) توخي المسؤولية في الإبلاغ الكامل عن حالات الإجهاض، والمضاعفات/حالات الوفاة، وحالات حمل للقصر نتيجة احتمال حدوث اغتصاب للأحداث، أو حدوث اغتصاب، أو سفاح محارم؛
- (ز) كفالة حق الإنسان الأساسي في الحياة للأطفال في الرحم وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان حقوق الطفل.

وباسم الآلاف من مريضات الإجهاض السابقات في أنحاء العالم ممن أجريت لهن عمليات إجهاض قانوني، اللاتي عانين من ضرر لأجسادهن لا يمكن إصلاحه، واللاتي يشعرن بالأسف والندم، واللاتي تحملن سنوات من الاكتئاب، والإيذاء المادي، واضطرابات القلق والألم بسبب إجهاضهن، نحثكم على الدفاع عن المرأة الحامل وطفلها في الرحم. لقد كان المألوف أن رحم الأم هو أكثر الأماكن أمنا للطفل، ولكن اليوم لم يعد الأمر كذلك. ونحن نمثل صوتاً لأطفالنا الجهضين الذين لا صوت لهم. فالإنسان إنسان مهما كان صغيراً. وينبغي أن نكرم الأمومة ونستعيد ثقافة الحياة على هذه الأرض. فالإجهاض ليس مسألة اختيار بين أمرين إما أبيض أو أسود، فهو أحمر كلون الدم. وهو باطل وليس حقا.